المطهره اعزها الله تعالى وولات الامر وفقنا الله تعالى وايانا لما يحب ويرضى بتسليم الوقف الى مستحقه ام لا وهل يأثمون اذا تساهلوا عنه وماذا يجب عليه اذا طلب

وهل يأثم الاب العظيم افتونا ماجورين **اجاب** العالم شهاب الدين الفقيه احمد

ابن عمر العودي انه لا يصح بيع العنا ولذلك افتى العلامه وجيه الدين عبد الرحمن بن زياد

رحمه الله تعالى فتاويه ما لفظه ليس لمالك العنا بيع العنا منفردا عن الارض ولا رهنه ولا

هبته وانه يصح النذر والوصية به منفردا لشعة بابها انتهى اذا علمت ذلك فان كان

مالك العنا المذكور باعه بصيغة البيع فالبيع باطل والعنا باق على ملك مالكه وجب

على المشتري رد فوره يده عن الارض وتسليم اجرة المثل مدة بسطه عليها للناظر على

الوقف ان قام فيها مقام الوقف ويستحق مالك العنا من الاجره بقدر عنائه ويرجع المشتري

بما سلمه من الثمن على صاحب العنا وان كان نقله بصيغه شرعيه كالنذر والوصيه و

فالنقل صحيح ويلزمه تسليم اجرة المثل مدة بسطه عليها للناظر المذكور وجب عليه

بستاجرها من الناظر اجرة المثل للوقف المذكور وقد سئل العلامه وجيه الدين عبد الرحمن بن

زياد رحمه الله عما اذا بسط شخص على ارض وقف لله تعالى او على مجاورين احد الحرمين

او غير ذلك ماجورين بالوقفيه وحاكم به حاكم المسلمين ومرتبه عليه ان منعه ثمران الباسط

المذكور زعم ان بسطه على ذلك بسبب نقله عنا وشقا استنقله من الحارث الاول وزعم انا

المال الناقل عليه ويزعم ان يده مترتبه على الارض الموقوفه كترتب يد المالك

يرى انه لا يجب عليه ان يستاجر من الناظر ولا للناظر ان يرفع يده فهل يحول ذلك

ام تحرم عليه يحرم الله تعالى ويأثم هو ومعينوه على ذلك الاثم الموبق في الدنيا والاخره

على حكام الشريعه المطهره شرفها الله تعالى ان اداه هذه المفسده العظيمه والحكم بطلانه

اذا ذاك هو المتوجه شرعا ورفع يد الزاعم المذكور كذلك والزامه اجرة المثل

مدة بسطه على الوقف المذكور على تو الى الناظر المذكور المستحق النظر شرعا ام لا

افتونا ماجورين **اجاب** نفعنا الله تعالى بعلمه ايها السائل وفقني الله واياك ان الباسط على الارض الموقوفه

على ما ذكر من غير استيجار من الناظر يأثم بذلك ويفسق وترد شهادته ويدخل في وعيد

قوله صلى الله عليه وسلم من ظلم قيد شبر من الارض طوقه الله الى سبع ارضين حتى

التوبه المعتبره شرعا وجب عليه رفع يده واجره المثل المدة التي بسط عليها وتسليم الارض

الى الناظر فيها على ارباحها بحسب شرط الواقف وسواء كان له نقله من الارض ام لا

لا يجوز له ان يبسط عليها حتى يستاجرها من الناظر اذ النقله المذكوره لا تسقط حق الله

وعلى الناظر الاحتياط في التاجير فلا يؤجر الا بالغبطه والمصلحه باجرة المثل فاكثر على ما

تقدم كما في ونقبض الاجره ويوصلها الى ارباها كما مر وعلى الناظر ان عجز عن رفع يد الباسط

المذكور

وبالاذرع ٢٦٦٠٠٠ وبالاصابع ٦٩١٢٠٠٠ وبالخطو ١٩٢٠٠٠

المذكور رفع الامر الى ولات الامر وفقنا الله تعالى وايانا لما يحب ويرضى برفع يد الباسطين

المتغلبين المتعدين على الارض المذكوره وما يلزمون في زجرهم ولهم بذلك الثواب

الجزيل وينطمون في سلك الذين ذكرهم الله تعالى وكتابه العزيز بقوله تعالى الذين ان مكناهم في الارض

اقاموا الصلوة واتوا الزكوة وامروا بالمعروف ونهوا عن المنكر الى اخر ما في الفتاوى المذكوره فليعلموا

ذلك ويجري على مقتضى الشريعة المطهره شرفها الله تعالى وليعمل وفقه الله تعالى ويسر له مسئله في الطريق

متعدده هل يملكها احد ام المسلمين ام مشتركين فيه ام للمسلم جميعا واذا

عادتها بر بها ما الحول فهل يكون له فيها شركه ام لا وهل لاحد من اهل

البيوت ان يفعل ذلك او لا وهل اذا فعلها احد من اهل

فهل تملكه الجميع ام مشتركين كاحد الجنب بابه افتونا ماجورين **اجاب**

العالم العلامه الفقيه عبد الرحمن بن زياد النحالي ان الطريق اما ان تكون نافذه

او مسدودة الطرف الاخر فان كانت نافذه فكلها للمسلمين وليس لاحد من

اهل القريه ان يفعل فيها شيئا يضر بالماره فيه من نحو دكه او غرس شجره او اخراج

روشن او شفيفه تطل على الناس ها وان كانت مسدودة الطرف الاخر فلكل

من نفذ بابه اليها فكل واحد ملك من راس الطريق وهو بابها الى باب بيته مشتركون

فيها ليس لاحد منهم ان يفعل ما يضر بشركائه الا باذنهم وليس لمن ليس له باب

نافذ اليها ان يشاركهم ها وان كان ماوها يجري الى ارض احد الشركاء منها

فاوها والمجرى على ما اختاره فمن اغترف منه شيأ ملكه او سقى منه بهائمه

جاز له ولكن مالك المجرى احق به فلا يزاحم عليه بسقي ارض وكذا

الشرب والاستعاء عند الجمهور وسواء كان هذا الماء لاودية الجاريه

والانهار الكبار او سيول الامطار فالحكم فيه سواء واما المجرى التي يجري

فيها الماء ملك لصاحب الارض فليس لاحد مرتبه كايده ان يبني عوافيه واما

الرحبي الذي فيها فليس ملكا لاحد بل كل واحد يختص بما قدر ما يأتيه ومن تعدى

على شريكه باخذ شيء منه وجب عليه رده والتوبه من فعل ذلك لانه من الكبائر

كبير من الكبائر وهذا اذا لم يستحل الاخذ فان اخذه مستحلا كفر والعياذ بالله

ووجب عليه احكام المرتدين ان لم يتب وتوبته الاتيان بالشهادتين

وان تبرأ من كل دين غير دين الاسلام والله عز وجل اعلم وحكم **مسئله**

محل وقف على اطعام موجبه مقصورين مشروطين في مشهور فيها اطعام الوقف

على الترب المذكوره على اطعام الطعام وصلاح التربه فقسمها فاطر على غير الوجه الشرعي

ومن غير معرفه واحد نظر في الوقف فاراد القاضي ان يقسمها من غير وجه شرعي فاجابه الفقيه عبد الله

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)